العلاقات العراقية-السويدية وافاقها المستقبلية

مفيد الزيدي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد
mufeed2003@hotmail.com

الخلاصة
إن دراسة طبيعة الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية ومميزات الشعب السويدي الهدف منها من اجل فهم أفضل لبلد هو السويد يقع في أقصى شمال اوربا والعالم يسعى العراق الى تطوير علاقاته معه على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتجارية والعسكرية، وفي نفس الوقت الذي تسعى السويد من جانبها لتوثيق هذه العلاقات من واقع معرفتها بمكانة العراق الحضارية والنفطية والاستثمارية والاقتصادية وكدولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط. ان ما يمكن ان توصل اليه من استنتاجات لتعزيز العلاقات العراقية-السويدية ،ان السويد بلد هجر الحروب منذ اكثر من 150 عاما اتجهت الى السلم والتعايش والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والنمو المالي ،ثم انها بعيدة عن الصراعات في قلب اوربا والشرق الاوسط او شرق اوربا، وهذا يعطيها افضلية للتعاون معها بعيدا عن التحالفات والاقطاب،والسويد ايضا بلد جاذب للمهاجرين يستقطب الكفاءات ،ويقدم تسهيلات لهم يمكن التعامل معه لمصلحة العرب والعراق خاصة. ثم انها بلد تبحث عن الفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ولاسيما الصناعات الثقيلة وصناعة الاسلحة فضلا عن انه لا توجد علاقات كولونيالية بين السويد والعرب او عداء تاريخي يدفع الحكومات والشعوب الى التقارب والتعاون بحكم الروابط الاجتماعية المتنامية، ووجود الجالية العراقية الكبيرة في السويد مما يعزز من دفء العلاقات بين العراق والسويد ،ومعرفة الاخيرة بمكانة العراق المحورية في الشرق الاوسط وارثه التاريخي والحضاري ومخزونه النفطي وثرواته الطبيعية.

Iraqi-Swedish Relations and Future Prospects

Mufeed Al-Zaidi
University of Baghdad - Center for International Studies

Abstract
The study of the nature of the political, partisan and parliamentary life and the advantages of the Swedish people, aimed at a better understanding of Sweden which is located in the far north of Europe and the world seeks to develop Iraqi relations at all levels of political, economic, social, cultural, scientific, commercial and military, while in the same time seeking Sweden To document these relations from the knowledge of Iraq's cultural, oil, investment and economic status as an important state in the Middle East.

The conclusions that can be reached to strengthen the Iraqi-Swedish relations are that Sweden has been a country that forsook wars for more than 150 years. It has gone to peace, coexistence, democracy, economic openness and financial growth, and it is far from the conflicts in the heart of Europe, the Middle East or Eastern Europe.
Sweden is also a magnet for immigrants, attracting competencies and providing facilities for them that can be dealt with for the benefit of the Arabs and Iraq in particular. Then it is a country looking for economic, commercial and investment opportunities, especially heavy industries and weapons industry.

مقدمة:
تعد العلاقات الدولية عنصرا هاما في تكوين الدولة الحديثة كونها تعبر عن سياستها وتوجهاتها في بناء علاقات خارجية أساسها المصالح المتبادلة والحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية.ولعل العلاقات العراقية- السويدية تشكل نمطا من أنماط هذه العلاقات، نظرا لحاجة كل دولة منهما للأخرى على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والعسكرية لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتداعياته الداخلية الخارجية،التي كان لها تأثيرها في علاقات العراق الدولية ومن بينها العلاقات بالسويد.

يهدف البحث إلى دراسة العلاقات بين العراق والسويد منذ الاحتلال الأمريكي وسقوط النظام السابق عام 2003 ،والمواقف التي رافقتها على الصعيد الخارجي،ثم التعرف على كيفية تطوير العلاقات العراقية-السويدية في المستقبل لما فيه مصلحة العراق أولا،والذي عانى في اعادة علاقاته الخارجية الى سابق عهدها خلال السنوات السابقة.

ويطرح البحث فرضية تقوم على أن تطور العلاقات العراقية-السويدية سوف يسهم في تعزيز المصالح المتبادلة والمشتركة بين البلدين الصديقين،ويؤدي بالضرورة إلى خدمة المصالح العليا للعراق في علاقاته الاوربية والسويدية لاسيما مع الهجمة الإرهابية الشرسة التي تعرض لها العراق بعد عام2003 ،والتي تطلبت دعما وتأييدا أوربيا ودوليا لخروج العراق من أزماته وبناء تجربته الديمقراطية.

أما اشكالية البحث،فانها تقوم على أساس ان العلاقات العراقية-الدولية عانت ولازالت بعد عام 2003 من اثار وتبعات سياسات النظام السابق الجائرة ،وتسعى الدبلوماسية العراقية ومن خلال وزارة الخارجية وصانع القرار العراقي الى تحسين وتطوير هذه العلاقات بما ينسجم والتحولات التي شهدها العراق في تجربته الجديدة.

وتم تقسيم البحث إلى محاور عدة،تناول المحور الأول الارث التاريخي وبنية النظام السياسي السويدي،والمحور الثاني المحددات الداخلية والخارجية في العلاقات العراقية-السويدية المحلية والاقليمية والدولية.وتحدث المحور الثالث عن أبعاد العلاقات العراقية-السويدية في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،ثم الاستنتاجات والتوصيات والرؤية المستقبلية التي توصل اليها البحث.

أولا: السويد:الأرث التاريخي والبنية السياسي

1-نبذة تاريخية:

عرفت السويد كدولة موحدة خلال العصر الوسيط في أوربا(1500-476)،وانفصلت عن الكنيسة الكاثوليكية وأصبحت دولة (بروتستانتية) كمذهب رسمي في عام 1523 في عهد الملك غوستاف فازا.ثم توسعت في القرن السابع عشر لكي تشكل إمبراطورية السويد، وتصبح واحدة من أكبر القوى الأوربية في الشمال في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، وخاضت السويد آخر حروبها في عام 1814 ومنذ ذلك الوقت فان السويد تعيش في سلام وحياد على الرغم من الحروب التي شهدتها أوربا والعالم.علما أن العام نفسه يعد بداية الاتحاد السويدي-النرويجي والذي استمر حتى آب عام 1905 لينهي الشراكة التاريخية بين البلدين.ووقفت السويد على الحياد في الحربين العالميتين الاولى والثانية(1918-1914)،(1945-1939)،ووقعت تحت النفوذ الالماني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ولم تقم بمقاومة النازية الالمانية.وفي أثنا الحرب الباردة(1990-1945) أعلنت السويد وقوفها على الحياد.لكنها ارتبطت بشكل غير رسمي بالولايات المتحدة من الناحية السياسية،وسعت الى أن تكون لها قاعدة صناعية استقرار اجتماعي وموارد طبيعية وتمويل لاعادة بناء أوربا،وكانت جزءا من (مشروع مارشال) وشاركت في (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).وانفتحت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين على التجارة والاقتصاد والمنافسة الدولية في الصناعات التحويلية،وتم اعادة هيكلة الصناعات السويدية والتركيز على صناعة الصلب ،وانضمت الى الاتحاد الاوربي في 1/1/ 1995 ومعاهدة لشبونة عام 2007 ،وهي اليوم دولة غير منحازة رسميا في الاحلاف العسكرية.لكنها تشارك في المناورات العسكرية المشتركة مع حلف شمال الاطلسي والتعاون الاوربي في الصناعات العسكرية والدفاعية،وتصدر الأسلحة على سبيل المثال الى الولايات المتحدة ودول أخرى،والتي يستخدمها الجيش الامريكي في العراق،وتشارك في العمليات الدولية قيادة الاتحاد الاوربي في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في كوسوفو والبوسنة والهرسك وقبرص،وتولت السويد رئاسة الاتحاد الأوربي للمدة بين 1تموز-31كانون الاول2009(1).

2-الجغرافياوالسكان:

السويد هي من الدول الاسكندينافية الواقعة في شمال أوربا،ولها حدود جغرافية مع النرويج غربا وفنلندا في الشمال الشرقي، وحدود بحرية مشتركة مع الدنمارك وألمانيا وبولندا جنوبا، واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وروسيا شرقا،وترتبط مع الدنمارك بجسر أو نفق بينهما.والسويد الدولة السابعة في تسلسل مؤشر الامم المتحدة للتنمية البشرية،وهي ثالث الدول الأكبر مساحة في الاتحاد الأوربي إذ تبلغ مساحتها 295و450 كم2،وعدد سكانها حوالي 5و9 مليون نسمة،ويعيش 85% من سكانها في المناطق الحضرية،وفي العاصمة السويدية ستوكهولم التي يبلغ عدد سكانها3و1مليون نسمة.وتتكون السويد من مكونات عرقية أبرزهم من السويديين81% ،والفلنديين5% ،وأعراق أخرى 13%،ويتميز الشعب السويدي بشكل عام بالصدق والجدية، وهو يتصف كشعب هادئ ومتزن يحب عمله ووظيفته ودقيق في مواعيده،ولديه حكمة سويدية شهيرة تقول(الوقت من مال)،ويعيش في أجواء باردة في شمال القطب تصل درجة الحرارة إلى 40 تحت الصفر، وفي العاصمة استكهولم إلى ما دون 10 تحت الصفر،ويتميز الوضع في الدولة والسلطة بقوانين صارمة تطبق بحق الشعب تخص النظام العام، ومنها قوانين السير والمرور والإقامة والسفر.ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للسويد في عام 2013 حوالي393مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد 870و40 الف دولار.وهي بذلك تصنف من الدول الرأسمالية في أوربا اليوم(2).

3-النظام السياسي:

أما النظام السياسي في السويد، فهو ملكي دستوري والملك له صلاحيات من مراسيم ملكية رسمية واحتفالية بروتوكولية،ويعد (الريكسداغ) البرلمان السويدي،وعدد أعضائه(349)عضوا ،له صلاحية اختيار رئيس الوزراء رئيس السلطة التنفيذية في البلاد، وتجري الانتخابات البرلمانية كل أربعة سنوات وذلك في الأسبوع الثالث من شهر أيلول، ويعين ويوافق على اختيار مجلس الوزراء في حكومة رئيس الوزراء التي تشكل بعد الانتخابات البرلمانية، ويتم اختيار أعضاء البرلمان بالانتخابات على أساس التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات، إذ تعد الحياة البرلمانية لها مرجعية تاريخية تعود الى أربعينيات القرن السادس عشر بظهور تسمية (الريكسداغ).ومنذ عام 1809 تحولت السويد الى ملكية دستورية مع برلمان، ومجلسين الأول: اختياره بالانتخاب غير المباشر من الحكومات المحلية، أما المجلس الثاني: ينتخب انتخابا مباشرا ويعتمد مبدأ التمثيل النسبي لضمان توزيع المقاعد بين الأحزاب السياسية السويدية بما يتناسب مع المجموع الكلي للأصوات التي تحصل عليها في جميع البلاد. ويجب حصول الحزب في البرلمان على الاقل4% من مجموع الاصوات لضمان عدم دخول أحزاب صغيرة او قليلة الأصوات داخل قبة البرلمان.وأصبح في عام 1971 البرلمان السويدي له قاعة واحدة وسلطة تشريعية برلمانية واحدة(3).

في حين أن الحياة الحزبية في السويد تمثله مجموعة من الأحزاب السياسية من أبرزها (حزب الاشتراكيين الديمقراطيين) الذي أدى دورا رئيسا منذ عام 1917،ثم بعد عام 1932 سيطر(الحزب الاشتراكي الديمقراطي) على الحكومات السويدية،وحصل ائتلاف(يمين الوسط) في خمس انتخابات برلمانية في السنوات التالية المقاعد الكافية في البرلمان ليشكل الحكومات السويدية ذات السلطة التنفيذية(4).وينظر جدول رقم(1) يبين اتجاهات أبرز الأحزاب السياسية في السوي واتجاهاتها.

جدول رقم(1) (الأحزاب السياسية في السويد)

ت	اسم الحزب	الاتجاه
1	المحافظين	يميني
2	الديمقراطي المسيحي	ليبرالي
3	الشعب الليبرالي	ليبرالي
4	الخضر	يساري
5	الوسط	معتدل
6	الاشتراكي الديمقراطي	اشتراكي جديد
7	الديمقراطي السويدي	ليبرالي
8	اليسار	يساري

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على قراءات متعددة لمراجع البحث .

الحكومة في السويد هي السلطة التنفيذية المسؤولة أمام البرلمان،ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء له صلاحية اتخاذ القرارات الحكومية، ويمثل الوزراء بالغالب الذين يتم اختيارهم ينتمون إلى الأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد،ويساعد هذه الحكومة أكثر من 300 مؤسسة رسمية وأهلية تعكس مبدأ العمل الجماعي في الأعمال والمهام والوظائف الحكومية.وتقسم البلاد إلى 20 محافظة فيها مجالس محافظات،مع 29 بلدية لها

جمعيات منتخبة تقدم الخدمات العامة للمواطنين.وعلى الصعيد الأوربي تمثل السويد كعضو في مجلس الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي.(5).

وكان (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) لعقود طويلة صاحب الهيمنة على الساحة السياسية في السويد،وأصبح في عام 2010 فردريك راينفيلدت رئيسا للوزراء كأول محافظ يعاد انتخابه على الرغم من أن ائتلاف(يمين الوسط) الذي ينتمي اليه لم يحصل على الأغلبية المطلقة،وحدثت انتكاسة (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، ودخلت أحزاب اليمين المتطرف الى البرلمان لأول مرة اذ لم يحصلوا من قبل على المقاعد المطلوبة فيه(6).

وفازت في الانتخابات البرلمانية عام 2014 المعارضة اليسارية، وحل (الاشتراكيين الديمقراطيين) أولا بنسبة31% ،في حين حل (اليمين المتطرف) ثالثا بنسبة5و10% ،وأقر رئيس الوزراء (الأسبق) راينفيلدت بهزيمته وقدم استقالته بعد ثمان سنوات من حكم البلاد ،وحصل ائتلاف كل من (الحزب الديمقراطي الاشتراكي) و(حزب الخضر) واليسار على7و43% مقابل3و39% للائتلاف الحاكم، وصعد(اليمين المتطرف) إلى الحكم مما عد بأنه يشكل تهديد للهجرة الأجنبية إلى السويد لان محاربة الهجرة كانت أساس معركتهم الانتخابية بعد عقود من التدفق من يوغسلافيا ثم العراق وسوريا والصومال،وشعر السويديون بان اصلاحات حكومة راينفيلدت أضعفت الرعاية الصحية،وسمحت للتجار ورجال الاعمال لتحقيق الارباح على حساب الشعب (7).

ومن الظواهر المتميزة في السويد الانجازات العلمية التي تنعكس على مكانة السويد العالمية هي (جائزة نوبل) لاستثمار ثروة الفريد نوبل،الذي أراد من اكتشاف الديناميت ان يكون في خدمة الإنسانية.ولكنه رصد الجائزة تكفيرا عما شعر به من ذنب،وخصصها سنويا للعلماء المتفوقين في الطب والفيزياء والعلوم والكيمياء والآداب،والتي تنظر بها لجنة سويدية من كبار العلماء(8)،ثم (جائزة نوبل للسلام)، والتي تمنح لمن أدى خدمات عالمية لإقامة السلام وترسيخه،وتمنح لشخصيات عالمية بارزة أمثال نيلسون مانديلا وياسر عرفات واكتسبت قيمة سياسية ودولية على الصعيد العالمي(9).

ومن أبرز المعاهد ومراكز الأبحاث الأوربية هو(معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي) السويدي، ويعد علامة مهمة وهو يعبر عن نشاطاته البحثية ومكانته هذه من خلال إصداره (الكتاب السنوي) بالإنكليزية والسويدية والذي يترجم إلى اللغات العربية والصينية والروسية والأوكرانية،وهو يصدر للمختصين من الأمنيين والسياسيين والصحفيين والاستراتيجيين والدبلوماسيين منذ عام 1969، وهو خلاصة التطورات في الامن الدولي والتسلح ونزع السلاح، ويستعرض تطورات العنف المسلح والصراعات والجغرافيا السياسية والانفاق العسكري وانتاج الاسلحة وتجارتها والترسانة النووية واسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية،على أساس انه يدعم خيارات السياسة من أجل عالم أكثر أمنا وسلاما واستقرارا،وله مقرات عدة منها المقر الرئيس في العاصمة استوكهلم فضلا عن واشنطن وبكين(10).

إن دراسة طبيعة الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية ومميزات الشعب السويدي الهدف منها فهم أفضل لبلد هو السويد يقع في أقصى شمال اوربا والعالم يسعى العراق الى تطوير علاقاته معه على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.وفي الوقت نفسه الذي تسعى السويد من جانبها لتوثيق هذه العلاقات من واقع معرفتها بمكانة العراق الحضارية والنفطية والاستثمارية والاقتصادية وكدولة مهمة في قلب منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا:المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات العراقية-السويدية

توجد محددات داخلية وخارجية هي الدافعة للعلاقات بين العراق والسويد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

1-المحددات السياسية:

في الجانب السياسي،يسعى العراق في النظام الديمقراطي الجديد بعد عام 2003 لبناء نظام برلماني اتحادي يمثل كافة اطياف الشعب والى تحقيق الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة على الرغم من حالة الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية التي هددت وحدة وسيادة العراق ومستقبله وكيانه كدولةخاصة في الهجمة الارهابية لتنظيم داعش الارهابي عام 2014،مما أدى لقيام تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة لمواجهة هذه التداعيات(12).

وتتميز السويد بأن فيها نظام برلماني ديمقراطي تعددي رغم وجود الملكية في الحياة السياسية، وهجرت السويد الحروب منذ القرن التاسع عشر وتتمتع باستقرار سياسي وتنافس حزبي وبرلماني وسلطة تشريعية في كل أربعة سنوات اذ أدى التطور السياسي مع الاستقرار الى أن تكون السويد واحدة من أبرز الدول الديمقراطية في اوربا والعالم اليوم.وفي ظل مجتمع متعدد الأطياف والمكونات والثقافات الاسكندنافية ومع أقليات وأعراق من الشرق الاوسط واسيا وبقية العالم بفعل تشجيع الهجرة والاستقرار فيها مع قيام تجربة صناعية وقوة رأسمالية وتقدم اقتصادي ناهض .

2-المحددات الاقتصادية:

على الصعيد الاقتصادي،العراق دول غنية ومصدرة للنفط ، ولها موارد اقتصادية ومالية لعوائدها النفطية،وتمثل أهمية كبيرة للحكومة السويدية من الشركات العامة ورجال الأعمال والقطاع الخاص، وما توفره السويد من خبرات وكفاءات فنية وهندسية وصناعية وعلمية يحتاجها العراق للعمل على اعادة بنائه في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية والعمرانية والبنية التحتية(13)،وعلى الرغم من ان العراق يسعى في السنوات الأخيرة إلى تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،لكنه في الوقت نفسه بحاجة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من تبعية الريع النفطي التي تميز الاقتصاد العراقي.(14)وفي ظل التطور الصناعي والاقتصادي الذي تعرفه السويد مما يؤكد حاجة العراق لها.

اما على الصعيد العلمي والثقافي،فان العراق بحاجة الى الخبرات العلمية والتكنولوجية البعثات الدراسية والتدريب الطبي والصحي والتعاون الفني والصناعي والتجاري مع السويد في الخبرات العلمية والتبادل والتعاون الثقافي لاسيما وجود جالية عراقية كبيرة في السويد تحظى بالاحترام ولها روابط ومنتديات وجمعيات ثقافية واجتماعية وفنية ونسوية وادبية، وتقيم الفعاليات والمحاضرات الثقافية في اطار الدعم الحكومي السويدي للاندماج في المجتمع في ظل التعددية والثقافية والاجتماعية في السويد.

3-المحددات الخارجية:

يتأثر العراق يتأثر بالبيئة الاقليمية والدولية ،ولهذا يواجه العراق منذ سقوط النظام السابق عام 2003 تحديات خارجية تؤثر بشكل واضح في العملية السياسية فيه وعلى امنه وسيادته ووجوده كدولة،ويسعى في ظل حكومته الجديدة التي تشكلت عام 2018 الى كسب التعاون مع دول العالم وأن يتجاوز الماضي على أساس بناء الثقافة الديمقراطية التي تحتاج تغليب السياسة على الطائفية والعرقية والفئوية والمناطقية من أجل خطوات اصلاحية حقيقية تدفع البلاد للاستقرار والتقدم، ومنها الاستفادة من تجربة التعاون مع الدول الاسكندنافية وخاصة السويد لما لها من مكانة وتجربة ديمقراطية وسياسية واقتصادية ناجحة ومتميزة في أوربا والعالم(15).

والسؤال المطروح هو ماذا تريد أوربا من منطقة الشرق الأوسط؟

إن الإجابة تكمن في عنصرين أساسيين هما الطاقة والأمن،ولا يمكن على المدى القريب أن تستطيع أوربا وفي مقدمتها السويد احدى اهم الدول الاوربية الاقتصادية والراسمالية الصاعدة اليوم الاستغناء عن الشرق الأوسط لتوفير احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي،فالشرق الأوسط يوفر حوالي 26% من أجمالي واردات أوربا من النفط لها أهميتها في ظل عدم الاعتماد طويل المدى على الإمدادات من روسيا مع حالة التوتر في العلاقات بين اوربا وروسيا والتي توفر لها 30% من واردات أوربا النفطية.وتسعى أوربا إلى أن تتوجه إلى الشرق الأوسط والعرب خاصة في لغة واحدة في الاقتصاد والجانب العسكري مع سعي العرب للبحث عن حليف آخر غير الولايات المتحدة الامريكية.(16).

وتمثل السويد دولة هامة في القارة الأوربية تتمتع باستقلالية في السياسة الخارجية ولها دور فاعل في منظومة الاتحاد الأوربي والدول الاسكندنافية ولها علاقات متميزة مع الولايات المتحدة تسهم معها في الأزمات في أوربا ومناطق العالم وتسعى الى أن يكون لها مصالح تجارية واقتصادية وسياسية وثقافية في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها العراق(17).

ثالثا:أبعاد العلاقات العراقية-السويدية

1-الأبعاد السياسية:

لا يمكن للعرب ان يتناسوا بان الكونت فولكه برنادوت(1895-1948) الوسيط في الأمم المتحدة في فلسطين 1948 أغتيل على يد الصهاينة في مدينة القدس وكان رجلا سويديا نبيلا ومحايدا في وساطته الدبلوماسية ضحى بحياته من أجل مصداقيته وموضوعيته(18).ولذلك فان العلاقات العربية-السويدية في جانبها السياسي تتمتع منذ عقود طويلة بالإيجابية والتي استمرت قائمة حتى اليوم عبرت عنها ستوكهولم مؤخرا في موقفها الداعم للدولة الفلسطينية. ومن جانب اخر،فالعلاقات بين العراق والسويد تتميز بالتطور اذ بين البلدين سفارتين في بغداد وستوكهولم وقنصلية سويدية في اربيل بكردستان العراق، وللعراق أكبر جالية اجنبية في السويد ،وتعود العلاقات الى الثمانينيات من القرن العشرين عندما سمح للشركات السويدية للعمل في العراق. الا أن العلاقات تدهورت بعد الغزو العراقي للكويت في اب 1990 وأستمرت الى عام 2003،وبعد سقوط النظام السابق عادت العلاقات الى طبيعتها بصورة تدريجية، ومن أبرزها نقل السفارة السويدية من بغداد الى عمان في الأردن واستمرت في عملها هناك حتى عام 2009عندما عادت السفارة مرة ثانية لمزاولة أعمالها في بغداد(19).وتم افتتاح السفارة السويدية في بغداد في 24 شباط2010،التي تعد أكبر سفارتها في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحضور وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت الذي أكد اهمية وجود السفارة بهذا الحجم في العراق لتأسيس وجود للسويد في العراق مع وجود جالية عراقية كبيرة فيها، ودعم الدولة السويدية منذ البداية للعملية الديمقراطية في العراق نظرا لأهمية العراق في منطقة الشرق الأوسط بوصفه نظاما سياسيا جديدا،زكم المؤمل ان يتحسن الوضع الامني في البلاد في المستقبل(20).

وشهدت العلاقات بين العراق والسويد نموا ملحوظا اذ قامت وزيرة التجارة السويدية ايفا بيورلنك في نيسان2012 بزيارة العراق نظرا لاهتمام بلادها تجاريا واقتصاديا بالعراق، واشارة الوزيرة بتطور حجم التبادل التجاري بين البلدين،وزادت صادرات السويد الى العراق 30% عن عام 2009 ،وكان حجم التبادل التجاري بينهما زاد بشكل كبير بعد عام 2009 بنسبة 124% عن حجمه في عام 2008 مع زيادة قدرها 114% في الربع الاول من عام 2010 حسب إحصاءات وزارة التجارة السويدية(21). وكانت وزيرة التجارة افتتحت قنصلية السويد في اربيل في نيسان 2012،ومكتب مجلس الأعمال التجاري والاقتصادي السويدي في اقليم كردستان العراق، بعد أن قررت الحكومة السويدية رفع تمثيلها الدبلوماسي في الاقليم من مكتب للمثلية الى مكتب قنصلية تابع للسفارة السويدية ببغداد،وأجرت الوزيرة محادثات مع المسؤولين في اربيل واكدت انها وعدت الكرد من حملة الجنسية السويدية عام 2005 بالانفتاح والعمل على مشاركة الشركات السويدية في البنية التحتية للعراق ومنها اقليم كردستان، ودعم المرأة العراقية في المشاركة في العملية السياسية والحكومة،وان حجم التبادل التجاري عام 2010 وصل الى مليار كرون سويدي اي ما يعادل 167مليون دولار مع امكانية توفير استثمارات جديدة اكبر في الاقليم(22).

وقام وزير الخارجية العراقي (الأسابق) بزيارة الى السويد وطالب خلالها بأحياء اللجنة البرلمانية المشتركة بين البلدين،والتقى المسؤولين السويديين والجالية العراقية في حزيران2013،وألتقى وزير الهجرة السويدي توبياس بيلستروم وبحث اوضاع الجالية العراقية التي تشكل حوالي 200 الف شخص حوالي 1% من عدد سكان السويد ودورها الايجابي في المجتمع، وزار زيباري البرلمان السويدي والتقى رئيسة العلاقات الخارجية صوفيا اركلستين بحث معها التطورات السياسية في العراق ومشاريع العودة الطوعية للاجئين العراقيين والعلاقات الثنائية بعد سلسلة الزيارة الناجحة للمسئولين السويديين الى العراق(23).

وبحث رئيس اقليم كردستان العراق مع وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت العلاقات الثنائية بين الاقليم والسويد، والاوضاع الامنية والسياسية وملف النازحين ودعا وزير الخارجية السويدي الى دعم الكرد في مواجهة ازمة النازحين ومساعدتهم بعد الاحداث التي شهدها العراق في حزيران 2014 على أيدي القوى الارهابية في عدة محافظات والخطر على الشعب الكردستاني ومواجهة الارهاب العالمي، واكد الاخير دعم بلاده والاتحاد الاوربي سياسيا وانسانيا لكردستان في مواجهة الارهابيين، مع الدعم الكامل للنازحين وعدم اقامة حكومة في العراق تضم كل الأطراف السياسية لمواجهة الارهاب ولاسيما أن للكرد دورهم المؤثر في العملية السياسية في العراق(24).

وتحسنت العلاقات السياسية بعد عام 2009 بعودة افتتاح السفارة السويدية في بغداد وتنشيط التعاون والزيارات المتبادلة بين البلدين والمصالح التجارية والاقتصادية المتنامية والتوسع في كردستان العراق علما أن وزارة الخارجية العراقية تسعى لافتتاح قنصليات اخرى لها الى جانب قنصلياتها العاملة في ستوكهولم ومنها في مدينة مالمو ذات الكثافة السكانية للعراقيين ومدينة يوتبوري نظرا للحاجة اليها مع احتمال فتح قنصلية سويدية في البصرة جنوب العراق،وبذلك فان المصالح والتعاون في المجال السياسي يسير بالاتجاه الصحيح للعلاقات(25).

2-الأبعاد الاقتصادية :

تعود العلاقات بين البلدين الى الثمانينيات من القرن العشرين، لكنها تراجعت بين 1990 وحتى 2003 ثم عادت بعد سقوط النظام السابق على الصعيد التجاري والاقتصادي والاستثماري ومن بينها تأسيس غرفة التجارة السويدية-العراقية في عام 2008 بهدف تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين مع وجود مجمع سكانيا للسيارات السويدية العملاقة في منطقة الاسكندرية جنوبي بغداد،والاستفادة من الاستثمارات السويدية في العراق واقامة لقاءات بين مسؤولي البلدين رغم ان الغرفة تواجه مشكلات عدم التواصل مع الجهات الرسمية العراقية لما يمكن ان تقدمه الشركات السويدية من فرص لإعادة أعمار العراق(26).

وعقد المؤتمر السويدي-العراقي في استكهولم في تشرين الاول2012 لاطلاع الشركات السويدية على امكانات الدخول للسوق العراقية وبناء علاقات تجارية مع العراق، بمشاركة شركات ومؤسسات عراقية وسويدية في القطاعين العام والخاص في مجالات البنى التحتية والنقل والتجارة بمشاركة مسؤولين عراقيين ووزراء فضلا عن حضور وزيرة التجارة الخارجية السويدية ايفا بيورلينيك.والتقى رئيس هيئة الاستثمار العراقي بوزيرة التجارة الخارجية السويدية في في التاسع عشر من نيسان 2012 بحضور رجال الأعمال من البلدين في اطار التعاون والصداقة المتنامية بينهما،لاسيما ان العراق بات قبلة المستثمرين لما يوفره من فرص استثمارية واعدة في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية من خلال الضمانات التي يقدمها قانون الاستثمار العراقي الجديد،فضلا عن دخول الشركات السويدية المساهمة في الاستثمار المباشر او عقد الشراكات الاستثمارية الاستراتيجية مع القطاع الخاص لتنفيذه مشاريع صغيرة ومتوسطة، ووعدت الوزيرة السويدية باقامة مؤتمر تجاري استثماري في استكهولم بين الوزارة واتحاد الغرف التجارية العراقية لوضع رؤى وسياسات مشتركة لتوسيع التبادل التجاري بين العراق والسويد واقامة الشراكة الاستثمارية بعيدة المدى وهي الزيارة الخامسة للوزيرة الى العراق منذ العام 2003 اذ أن تطور الوضع الأمني والاقتصادي في العراق سوف يشجع المستثمرين والشركات السويدية للعمل

في العراق واستغلال الفرص الاستثمارية. في حين التقى محافظ بغداد (السابق) في زيارته للسويد مع المسؤولين في غرفة التجارة السويدية لتطوير العلاقات معهم بهدف توقيع مذكرة تفاهم بين العاصمتين، والرغبة في الاستثمارات في المحافظة فضلا عن رغبة العراق لدخول الشركات السويدية في الاسكان مباني واطئة الكلفة لمشروع اسكاني كبير للبنى التحتية بنظام الدفع الاجل ،وحاجة العراق للمعدات والاليات الحديثة في الإسكان والبناء للشركات السويدية(27).

وعقد في تشرين الأول 2012 اعمال المؤتمر السويدي-العراقي للأعمال والاستثمار في استكهولم اكد فيه نائب رئيس الوزراء العراقي (الأسبق) ان العراق ارض مفتوحة للشركات ورجال الاعمال والاستثمار مع بقاء العراق بعيدا عن الازمة العالمية الاقتصادية ويعطي فرص اما الشركات والرساميل العالمية، مع حاجة العراق للخدمات والخبرات والشركات الاجنبية للعمل في البنى التحتية كالماء والكهرباء والنقل والصرف الصحي والمواصلات والبيئة والاسكان والانتاج الصناعي والتعدين وحاجة العراق للخدمات في اعادة بناء العراق(28).وتعتزم السويد ابرام عقود مع العراق في عدة مجالات خلال عام 2014،واكدت جيسيكا سفاردستروم ممثلة السفير السويدي لدى العراق في حفل افتتاح مصنع تجميع وتصنيع سيارات الصالون في الاسكندرية بان السفارة السويدية تتطلع للعمل في العراق واجراء تعاقدات في الصناعة والمواد الطبية والدواء والتسليح، ومنها شركة السيارات فولفو التي وزعت في نهاية العام 2014 من السيارات الكبيرة والصغيرة وشركتا واي بي بي في مجال الطاقة الكهربائية واركسون في الاتصالات وشركة الفالفال وشركة كتاربارك في الزراعة واخرى في البيئة والصحة .علما ان الشركة العامة لصناعة السيارات في الاسكندرية وقعت عقدا للشراكة مع سكانيا السويدية لتصنيع الشاحنات داخل العراق ،واكد السفير السويدي ان الصادرات السويدية الى العراق تضاعفت عن صادرات العام الماضي مما يبين قوة التبادل التجاري بين البلدين(29).

وبحث بحث نائب رئيس الوزراء العراقي للشؤون الاقتصادية(الأسبق) في حزيران 2014 مع السفير السويدي في بغداد يورغن لندرستوم العلاقات بين البلدين وتطورها، وارسال وفدا فنيا عال المستوى من الشركات ورجال الاعمال في قطاع الاتصالات ومنهم شركة ايركسون قاموا بزيارة العراق لبحث التعاون بين الطرفين وابدى السفير قلق بلاده من التداعيات الامنية الاخيرة في العراق. وفي ايار 2014 كان قد التقى السفير السويدي بمحافظ واسط في العراق وبحث معه تطوير العلاقات بينهما ومشاركة الشركات السويدية في اعمار واسط والقضايا الاقتصادية في زيارة السفير الى المحافظة مع وجود الشركات السويدية في المحافظة كنقلة نوعية في العلاقات وحاجة المحافظة لها خاصة في تطوير القطاع الصحي والسعي للتعاقد مع شركتي سكانيا وفولفو للسيارات والمعدات الثقيلة بسبب اعمار المحافظة، واكد السفير رغبته في تطوير العمل في واسط في كافة المجالات الطبية والزراعية والصناعية(30).

ويبدو ان تطور حجم العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية بين البلدين في السنوات الاخيرة والتي تنعكس بدون شك على مجمل تطور العلاقات الثنائية السياسية والدبلوماسية مع رغبة الدولتين في تطويرها ونموها في المستقبل لمافية مصلحة البلدين الصديقين والشعبين لاسيما مع حاجة العراق لتطوير اقتصاده وقضايا الاسكان والاعمار والبناء والتنمية خاصة مع ازمة المدن المحررة في شمال وغرب العراق بعد تحريرها من قبضة تنظيم داعش الارهابي.

3- الأبعاد الاجتماعية:

السويد دولة مقصد للعراقيين منذ عقودعدة بسبب اللجوء الإنساني والسياسي والديني،وتم توفير الأمن والسكن والمعونة الاجتماعية الثابتة لهم، وحقوق المواطنة عدا حق الانتخابات ،ودخل العراقيون في دورات تعلم اللغة السويدية ودورات مهنية،وتسهيل لهم الإقامة الدائمة والمساعدات المستعجلة وقرار لم الشمل لعوائلهم،وسن القوانين التي تسمح للحصول على فرص العمل مع شروط الدخول إلى سوق العمل.وهناك أنواع من الجماعات العراقية التي طلبت اللجوء إلى السويد منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين والى الآن وهي،ضمت معارضين للنظام السابق ومن عرفوا بالتبعية المهجرين قسرا من العراق ،مع طلبة البعثات الدراسية والمعارضين الدارسين في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي الذين قدموا اللجوء إلى السويد من اجل الحصول على الأمن والامتيازات الخاصة بهم،فكانوا خليط من السياسيين والمعارضين والطلبة،وتميزت الجماعات العراقي للمدة بين(1995-1990)من المتضررين جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في تلك المرحلة،واللاجئين العراقيين في المخيمات بالسعودية وإيران وذلك بعد الانتفاضة الشعبانية عام 1991،فضلا عن جماعات تركوا الجيش العراقي ومعارضي النظام السابق،وأكاديميين ومهنيين ومثقفين وتجار تضرروا من جراء سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بعد عام ضذ199.في حين أن الجماعات العراقية للمدة بين(2003-1995)وضمت من غادروا البلاد بسبب استمرار الحصار الاقتصادي وتفاقم الأوضاع سوءا ومنهم السياسيين والمعارضين للنظام السابق والعسكريين والكفاءات العلمية وأساتذة الجامعات والتجار والحرفيين،والذين انتقلوا من العراق إلى الأردن وسوريا وإيران وتركيا الى السويد بالاعتماد عادة على مهربين قد سهلوا لهم اللجوء إلى السويد.أما الجماعات العراقية للمدة بين(2010-2003)بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 والأوضاع الأمنية وعدم

الاستقرار الداخلي،هاجر أعوان النظام السابق من العسكريين والمدنيين،فضلا عن الأقليات التي واجهت أوضاعا سيئة في الداخل مثل المسيحيين والصابئة والازيديين،واستمرار التهريب الى السويد خاصة بعد الأحداث التي مرت بالعراق بين(2007-2006)، فدخل حوالي 20000 شخص الى السويد من الوافدين العراقيين،إلى أن أوقفت دائرة الهجرة السويدية في عام 2010 قبول لجوء العراقيين وذلك بسبب ان الظروف أصبحت مستقرة في العراق.وهناك جماعات عراقية للمدة بين(2016-2010)بسبب العمليات الإرهابية وتهديد الكفاءات العلمية خاصة الأطباء،وحالات لم الشمل للعوائل فقد أعادت السويد فتح قبول اللاجئين في عام 2014 بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى مدينة الموصل مما دفع عراقيين من الكفاءات العلمية والطبية للجوء إلى السويد بسبب سوء الحالة الأمنية في المدن التي احتلها التنظيم الارهابي(31).

يظهر تأثير هذه الجالية العراقية الكبيرة في حجمها ومكانتها في المجتمع السويدي اليوم بعد عقود طويلة من استقرار المهاجرين وطالبي اللجوء العراقي من أفراد واسر عراقية،عملوا في شتى مجالات العمل من أعمال ادارية وفنية وهندسية وأعمال حرة من أجل كسب العيش والبحث عن وظائف والمساهمة في حركة المجتمع وتطوره،مما يسهم بدون شك في تمتين أواصر العلاقات الاجتماعية والتجارية والاقتصادية بين العراق والسويد التي تنعكس على العلاقات السياسية والرسمية بينهما.

من جهة أخرى،هناك علاقات اجتماعية بين العراق والسويد ومنها (جمعية المرأة العراقية) في استكهولم التي تأسست عام 1994 وتضم 80 عضوة من ابناء الجالية العراقية وتهتم بالآداب والفكر والأسرة والتعاون مع الجمعيات الأخرى ودمج الجالية العراقية بالمجتمع ومشكلات الهجرة. والى جانبها هناك (اتحاد الكتاب العراقيين) الذي لقي دعما من السفارة العراقية في السويد، وأكد في مؤتمره التأسيسي الذي ضم 45 شخصية عراقية على اقامة الامسيات الشعرية والادبية والندوات داخل المجتمع المدني. اما في الجانب العراقي فقد افتتح في العام 2012 أول فرع للجمعية الرياضية العراقية-السويدية في العراق، وافتتح فرع اخر لها في مدينة دهوك شمال العراق واقيمت احتفالية في نادي العلوية في بغداد حضرها السفير السويدي الذي اكد ان الهدف من افتتاح الجمعية هو تفعيل جزء من التعاون العراقي-السويدي في مختلف المجالات خاصة الرياضية منها، وسعي الحكومة السويدية الى تقديم الدعم للعراق واشارت مديرة الجمعية ايفا كاتو ان الهدف هو تبادل الخبرات في الرياضة والفن والمجتمع والعمل على تطوير جميع المجالات المهمة في العراق، وارسال بعثات عراقية وفنية واجتماعية الى السويد لكسب الخبرات ومن اجل التعايش السلمي وتطوير العلاقات بين البلدين،وافتتحت الجمعية في السويد في الثالث عشر من ايلول 2009 في نوتبيرغ السويدية، وتضم السويد اكبر جالية عراقية في اوربا خاصة خلال سنوات الحصار بين 1990-2003 وتطور العلاقات بين البلدين بعد عام 2003(32).

وعقد في مدينة يوتبوري (المؤتمر السابع لاتحاد الجمعيات العراقية في السويد) بمشاركة جمعيات ومنظمات ثقافية واجتماعية عراقية لإقامة علاقات افضل بين الاتحادات العراقية وبينها وبين السلطات السويدية المانحة للمعونات والمساعدات المالية، وتعزيز العلاقات بين الجمعيات والدوائر السويدية مثل وزارة الثقافة ودائرة ثقافة العاصمة ومكتب العمل ودائرة الضريبة وتخضع الجمعيات لضوابط وشروط تسود الحياة والمجتمع السويدي، ويحاول المؤتمر احتضان الكفاءات الثقافية والاجتماعية والفنية للجالية العراقية في السويد تصل الى أكثر من 200 الف شخص، ويمثل (نادي 14تموز الديمقراطي العراقي) من اقدم الجمعيات السويدية منذ تأسيسه عام 1984 استقطب عناصر عراقية ذات توجهات ديمقراطية، ودعم المعارضة العراقية قبل سقوط النظام عام 2003،وأستضاف شخصيات وطنية عراقية وعلمية وسويدية ثم مع تزايد اعداد العراقيين في السويد ازدادت الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الاجتماعية والثقافية والدينية والنسوية لتصل الى حوالي 150 جمعية ومنظمة(33).

ان العلاقات الاجتماعية بين العراق والسويد منذ الحصار على العراق في تسعينيات القرن العشرين وهجرة أعداد كبيرة من الاسر والنخب العراقية، ثم ازدادت تلك الهجرة بعد عام 2003 والاحتلال الأمريكي للعراق حيث التواصل الاسري والاجتماعي وتفرعاته الثقافية والمدنية مع المجتمع السويدي، واقامة العديد من المنظمات والجمعيات العراقية في المهجر ومنها السويد مع الدعم الرسمي والشعبي والمعنوي الذي لقيته تلك المنظمات وأنشطتها في السويد.

4-الإبعاد العلمية والثقافية:

ان العلاقات العلمية والثقافية لها مكانتها بين العراق والسويد خاصة خلال السنوات الاخيرة، ومنها زيارة السفير السويدي الى جامعة بغداد في حزيران 2013 وابدى ارتياحه لزيارة الجامعة ورغبته في تطوير العلاقات بين الجامعة والجامعات السويدية واقامة ورش عمل مع الجامعات والزمالات البحثية والبعثات الدراسية والمؤتمرات العلمية والانشطة الثقافية وتبادل الخبرات بين الاساتذة ومنح الطلبة القبول في الجامعات السويدية والتفرغ العلمي ومنح تسهيلات للطلبة، واشار السفير الى رغبة بلاده في تطوير العلاقات الثقافية مع العراق ورغبته في توفير بعثات دراسية في السويد ومنح تأشيرات الدخول للطلبة العراقيين والاقامة وتوفير برامج تعلم اللغة السويدية

للطلبة في التخصصات الطبية والهندسية والعلمية ثم ان هناك جالية عراقية في السويد يدرسون ويتعلمون في المدارس والجامعات السويدية(34).
واستقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي (الأسبق) السفير السويدي في بغداد لغرض تطوير العلاقات بين البلدين والتعاون الاكاديمي بين الجامعات ومراكز الابحاث العراقية ونظيراتها السويدية ودعوة العراق الى زيادة التعاون مع المؤسسات التعليمية ومشاركة الجامعات في تحديث المناهج العلمية العراقية وتطوير الملاكات التدريسية وتوثيق التعاون مع مراكز الأبحاث السويدية وتطوير مستوى التعاون مع التعليم العالي وبرامج الاستاذ الزائر داعيا الشركات السويدية للاستثمار في العراق في البنى العلمية والتعليمية والجامعية واشراك الاساتذة في الابحاث العلمية في الجامعات السويدية(35).

وفي آب 2012 التقى نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة (الأسبق) وزير الخارجية السويدي كارل بلدت الذي اكد دعم بلاده للعراق في مواجهة العنف والارهاب وانها دعمت من قبل العراق للترابط بين المجتمعين العراقي والسويدي وان الاتحاد الاوربي اتخذ قرارا لدعم العراق في مواجهة الارهاب العالمي. وفي الجانب الثقافي هناك تعاون مثمر اذ يؤدي المركز الثقافي العراقي في السويد التابع لدائرة العلاقات الثقافية العامة في وزارة الثقافة العراقية دورا ادبيا وثقافيا، ويقيم الفعاليات الثقافية والادبية منها مهرجانات أيام الثقافة العراقية الثالث في اسكندنافيا في أيلول 2014 وفيه فعاليات ثقافية وفنية اسهم فيها مثقفين واكاديميين وفنانين ويعمل مع مهرجان(رابطة أنصار العراقيين في السويد) على التنوع في الثقافة وشارك فيه عدد كبير من الادباء والفنانين والسينمائيين والتشكيليين والموسيقيين والرسامين، وتخللته محاضرات فكرية وصور فوتوغرافية وشعر وصور وثائقية ومعارض كتب واغاني وطنية وأناشيد ونصوص مسرحية(36).

وبذلك تسعى الدول العربية ومنها العراق إلى إبقاء أوربا كشريط اقتصادي وتجاري واستثماري،ووسيط سياسي من أجل التوازن والدعم والشراكة بعيدة المدى،أو دعم التفاوض كما في الصراع العربي-الإسرائيلي،وبحاجة إلى دور اكبر أوربي على الصعيد السياسي كما في الاقتصادي والتجاري والعسكري دون قيود او معوقات تقف في طريقها(37).
ويرى مارك ليونارد أحد المفكرين الانكليز أن أوربا ممكن إن تعيد صياغة العالم على نمطها فهي ليست ميتة أو ضعيفة،وان تاريخها ومكانتها تؤهلها لكي تكسب موقعها العالمي وقدرتها على أداء دور محوري في القرن الحادي والعشرين،وليس بالضرورة التبعية الى الولايات المتحدة بل التعاون الايجابي(38)

الاستنتاجات،التوصيات والافاق المستقبلية:

ان ما يمكن ان توصل اليه من استنتاجات لتعزيز العلاقات العراقية-السويدية ،ان السويد بلد هجر الحروب منذ أكثر من 150 عاما اتجهت الى السلم والتعايش والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والنمو المالي ،ثم انها بعيدة عن الصراعات في قلب اوربا والشرق الأوسط او شرق أوربا، وهذا يعطيها أفضلية للتعاون معها بعيدا عن التحالفات والاقطاب،والسويد بلد جاذب للمهاجرين يستقطب الكفاءات ،ويقدم تسهيلات لهم يمكن التعامل معه لمصلحة العرب والعراق خاصة.وانها تبحث عن الفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ولاسيما الصناعات الثقيلة وصناعة الاسلحة، فضلا عن انه لا توجد علاقات كولونيالية بين السويد والعرب او عداء تاريخي يدفع الحكومات والشعوب الى التقارب والتعاون بحكم الروابط الاجتماعية المتنامية، ووجود الجالية العراقية الكبيرة في السويد مما يعزز من العلاقات بين العراق والسويد ،ومعرفة الأخيرة بمكانة العراق المحورية في الشرق الاوسط وارثه التاريخي والحضاري ومخزونه النفطي وثرواته الطبيعية.

التوصيات والرؤية المستقبلية:

1-الاستفادة من مواقف التأييد السياسي السويدي الى جانب العراق في دعم تجربته الديمقراطية ونظامه الجديد لاسيما ان هناك تشابه في النظام البرلماني والديمقراطي بين السويد والعراق يحتاج تقارب عراقي-سويدي اكثر يستفاد منه العراق .

2-حاجة السويد وامكاناتها الاقتصادية والمالية والاستثمارية ورغبتها للتعاون مع العراق بينما العراق بحاجة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية منذ عام 2003 في ان يستفيد من الخبرات السويدية الاقتصادية في السيارات والصناعات الثقيلة والمكائن والحاجة للشركات السويدية التي تعمل في البنى التحتية والصناعة العسكرية وكلها مجالات للتعاون الثنائي بين البلدين.

3- وجود جالية عراقية كبيرة في السويد تعطي حافزا مضافا للتعاون مع تسهيلات الحكومة السويدية المقدمة لها وحالة الاندماج في مجتمع متعدد الاطياف والاعراق هو المجتمع السويدي مما يساعد على اندماج العراقيين هناك،ويسعى العراق الى الحصول على الدعم المعنوي والاعلامي والسياسي لدعم الجالية العراقية وحل المشكلات التي تواجهها بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية بالهجرة والاندماج.

4- ان مواجهة العراق للإرهاب والعنف الذي يهدد وحدته وسيادته وكيانه الوجودي يحتاج الى دعم الحلفاء والاصدقاء في أوربا وخارجها وفي مقدمتها قوى اوربية صاعدة مثل السويد بمكانتها وامكاناتها تتطلب من صانع القرار العراقي توثيق علاقات العراق مع السويد وايجاد اطراف دولية متعددة تدعم سيادته واستقلاله ومكانته الدولية.

5-السويد دولة تعرف بالتقدم العلمي والتكنولوجي والتعليمي على صعيد أوربا والعالم ومن ثم العراق بحاجة لها في البعثات الدراسية والدورات التدريبية والورش والخبرات العلمية وتبادل الاكاديميين والاتفاقيات الثقافية الثنائية والتي تصب في مصلحة نهضة العراق العلمية والتكنولوجية والتعليمية خاصة في العلوم التطبيقية في الفيزياء والطب والهندسة والصحة والاسكان والعمران وغيرها.

6-وجود اكبر السفارات السويدية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا دليل على اهمية العراق بالنسبة الى صانع القرار السويدي والسياسة الخارجية السويدية وادراك حقيقي لمكانة العراق التاريخية والحضارية والبشرية والنفطية والتي تدفع العراق لدعم السفارة السويدية والتعاون معها وكسبيل لتنشيط العلاقات بين البلدين لمصلحة العراق العليا في الرفاه والتقدم والإنماء الاجتماعي والاقتصادي.

7-العراق بحاجة ماسة إلى الاستفادة من الدروس المستفادة والعميقة التي مر بها العراق منذ عام 2014 خاصة ومابعدها باتجاه التجاوز على الأخطاء والسلبيات ،وبناء دولة مدنية عادلة وموحدة يعلو بها القانون وروح المواطنة بإرادة عراقية وطنية جامعة تعبر إلى شاطئ الأمان والاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي ليعود العراق إلى أداء دوره التاريخي والحضاري في قلب الوطن العربي كدولة فاعلة ومؤثرة في النظام الإقليمي العربي، وأحداث التوازن المطلوب في الشرق الأوسط(39).

8-ضرورة دعم الحكومة العراقية للمبادرات الفنية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني العراقية في المدن السويدية بكافة السبل من أجل نعزيز دورها ومكانتها في تطوير العلاقات بين العراق والسويد من جهة،فضلا عما تقدمه من دعم هذه الجمعيات العراقية للجالية من العراقيين المقيمين في السويد ودعمهم في الاقامة والعمل والروابط الاجتماعية والانسانية والمعنوية ،وبقاء أواصر التقارب والتواصل بينهم وبين بلدهم الاصلي العراق.

ان مستقبل العلاقات العراقية-السويدية ذات الروابط التاريخية والمصالح المشتركة والرغبة الحقيقية في التطور والنمو من قبل البلدين،لابد أن يدفع صانع القرار العراقي الى ادراك مكانة السويد كدولة اقتصادية وراسمالية وقوة سياسية في القارة الاوربية والساحة الدولية تقوم اليوم بدور الوسيط الدولي في حل الأزمات الدولية ،ومنها الازمة اليمنية والحرب الاقليمية في اليمن التي عقدت مفاوضات بين الأطراف المحلية المشتركة فيها في رعاية الامم المتحدة والسويد في كانون الاول 2018،ومن ثم فان التقارب العراقي-السويد وتعزيز العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعسكرية والأمنية والعلمية والاجتماعية سوف تسهم في مصلحة وخدمة العراق في الوقت الراهن وفي المستقبل.

الهوامش

(1)ينظر للتفاصيل:مفيد الزيدي،موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر،الجزء الثالث،1789-1914،الطبعة الثالثة،دار اسامة للنشر والتوزيع،عمان،2009؛"تاريخ السويد"،المعرفة،

https//m.marefa.org.

(2)www.wikipidia.com/konungariket sverige التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي2012،اشراف وتحرير عمر سعيد الايوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2012، ص68-69.

(3)Ibid.

(4)www/compis/com/2011,pasvenska.

(5)wikipidia,op.cit.

(6)ينظر:

www.swedish Institute.com/April2013/www.swedden.selar.

(7)جريدة الشرق الأوسط،لندن،2014/9/16.

(8)ابراهيم الولي،أوراق دبلوماسي عراقي ملاحظات وشهادة(1965-1992)،الدائرة الصحفية وزارة الخارجية ،طباعة ومطبعة كركي،بيروت،2012،ص64-65.

(9)سمير بوتاني،الدول الاسكندنافية واسرائيل،دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،1969،ص110-114

(10) التسلح ونزع السلاح والامن الدولي،ص19.

(12)see:Lukitz Liora,"Identity and Nation in Iraq", Middle Eastern Studies,vol.50,no.4,July2014,pp.687-691.

سعد ناجي جواد،"العراق من الاحتلال الى مخاطر التفكيك"،مستقبل التغيير في الوطن العربي،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2016،ص343-367.

(13)عن متطلبات الاقتصاد العراقي الجديد:

عبدالوهاب حميد رشيد، مستقبل العراق الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، دار المدى للثقافة والنشر،بيروت،1997؛عبدالوهاب حميد رشيد، "الطريق الى التنمية المستقلة مع الاشارة الى وضع العراق"، مجلة دراسات عربية،السنة33،العدد9-10،تموز-اب1997،ص13-25.

(14)صبري زاير السعدي،"البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق"،مجلة المستقبل العربي،السنة40،العدد459،بيروت،أيار/مايو2017،ص146.

(15)Zaid al-Ali,"the Struggle for Iraq's Future: How Corruption, Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy, Yale University prss, 2014

(16)مصطفى منشاوي،"هل تختفي أوربا من الشرق الأوسط؟"،مجلة السياسة الدولية،السنة الثالثة والخمسون،العدد209،القاهرة،يوليو/تموز2017،ص13-14.

(17) www.wikipidia.com,op.cit

(18)إبراهيم الولي،المرجع السابق،ص71.

(19)www.wikipidia.com,op.cit.

(20)Onsdag/24/Feb2010ينظر: راديو السويد

(21) بيان وزارة الخارجية العراقية على موقع الوزارة2012/4/19.

(22)إذاعة العراق الحر،2012/4/18.

(23)جريدة الصباح،بغداد،2013/6/29.

(24)http/www.ikhnews.com/index.php2 page=articled/2020/8/2014

(25)مجلة صدى الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، السنة 3،العدد5،بغداد نيسان2011،ص12-13

(26)المرجع نفسه،ص14

(27)Aswat al-Iraq24-4-2014.

(28)جريدة الصباح،العدد2655،بغداد2012/10/9

(29)www.Khabaar.com,18/5/2011

(30)see:www.Wasitprovince.com,14/5/2014.

(31)لميس كاظم،اندماج العراقيين في المجتمع السويدي بين الانين والحنين،ط1،دار الجواهري للطباعة،بغداد،2016،ص20-22.

(32)www.almadapress.com/30/11/2011,12مجلة مجلة صدى الخارجية، المرجع السابق،ص

(33)www.alnoor.com,28/8/2014

(34)www.Uobaghdad.com/wbadmin/16/9/2013

(35)وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/الأخبار/2014/6/9؛

(36)وزارة الثقافة/دائرة العلاقات الثقافية العامة،الشعبة الإعلامية،2014/9/18.

(37)مصطفى المنشاوي،المرجع السابق،ص115.

(38)مارك ليونارد،لماذا سيكون القرن21 أوربيا؟،نقله إلى العربية احمد محمود عجاج،ط2،دار العبيكان للنشر،الرياض،2011،ص7-15؛مفيد الزيدي،العرب والنظام الدولي وإرهاصات الربيع العربي،ط1،دار كنوز المعرفة العلمية،عمان،2016،ص160.

(39)مفيد الزيدي،"ترامب والعراق:مستقبل السياسة الأمريكية"،مجلة أبحاث ودراسات إستراتيجية،العدد الخامس عشر،بغداد،اب2017،ص134.

قائمة المصادر والمراجع

اولا:الكتب العربية والمعربة:

ابراهيم الولي،اوراق دبلوماسي عراقي ملاحظات وشهادة(1965-1992)،الدائرة الصحفية وزارة الخارجية ،طباعة ومطبعة كركي،بيروت،2012

التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي2012،اشراف وتحرير عمر سعيد الايوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2012

سمير بوتاني،الدول الاسكندنافية واسرائيل،دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،1969

لميس كاظم،اندماج العراقيين في المجتمع السويدي بين الانين والحنين،ط1،دار الجواهري للطباعة،بغداد،2016

مارك ليونارد،لماذا سيكون القرن21 أوربيا؟،نقله إلى العربية احمد محمود عجاج،ط2،دار العبيكان للنشر،الرياض،2011

مفيد الزيدي،العرب والنظام الدولي وإرهاصات الربيع العربي،ط1،دار كنوز المعرفة العلمية،عمان،2016

مفيد الزيدي،موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر،الجزء الثالث،1789-1914،الطبعة الثالثة،دار اسامة للنشر والتوزيع،عمان،**2009**

ثانيا:البحوث العربية:
مفيد الزيدي،"ترامب والعراق:مستقبل السياسة الأمريكية"،مجلة أبحاث ودراسات إستراتيجية،العدد الخامس عشر،بغداد،اب2017
مصطفى منشاوي،"هل تختفي أوربا من الشرق الأوسط؟"،مجلة السياسة الدولية،السنة الثالثة والخمسون،العدد209،القاهرة،يوليو/تموز2017
صبري زاير السعدي،"البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق"،مجلة المستقبل العربي،السنة40،العدد459،بيروت،أيار/مايو2017
عبدالوهاب حميد رشيد، "الطريق الى التنمية المستقلة مع الاشارة الى وضع العراق"، مجلة دراسات عربية،السنة33،العدد9-10،تموز-اب1997
سعد ناجي جواد،"العراق من الاحتلال الى مخاطر التفكيك"،مستقبل التغيير في الوطن العربي،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2015.

ثالثا:البحوث الاجنبية:
: Lukitz Liora,"Identity and Nation in Iraq", Middle Eastern Studies,vol.50, no.4,July2014,pp.687-691
Zaid al-Ali, "the Struggle for Iraq's Future: How Corruption, Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy, Yale University press.

رابعا:التقاريروالبيانات:
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/الأخبار/2014/6/9؛
وزارة الثقافة/دائرة العلاقات الثقافية العامة،الشعبة الإعلامية،2014/9/18.
بيان وزارة الخارجية العراقية على موقع الوزارة2012/4/19.
إذاعة العراق الحر،2012/4/18
خامسا:الصحف:
جريدة الشرق الاوسط،لندن،2014/9/16
جريدة الصباح،بغداد،2013/6/29.
جريدة الصباح،بغداد2012/10/9
مجلة صدى الخارجية،وزارة الخارجية العراقية، السنة 3،العدد5،بغداد نيسان2011
سادسا:المواقع الالكترونية:
www.almadapress.com/30/11/2011
www/compis/com/2011,pasvenska.
lwww.swedish Institute.com/April2013/www.swedden.selar.
Onsdag24/Feb2010راديو السويد
http/www.ikhnews.com/index.php2
page=articled/20(29)201www.Khabaar.com,18/5/2011
:www.Wasitprovince.com,14/5/2014.
www.alnoor.com,28/8/2014
www.Uobaghdad.com/wbadmin/16/9/2013
www.almadapress.com/30/11/2011